دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وأخطاء القوائم المالية ـ دراسة عينة من محافظي الحسابات ـ

د. إسماعيل سبتي[1] د. عباس فرحات[2]

1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، sebtismail@yahoo.fr

2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ferhata75@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/04/15 **تاريخ المراجعة:** 12/06/ 2018 **تاريخ القبول:** 2019/05/02

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور محافظ الحسابات في اكتشاف غش وأخطاء القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث تم استخدام اختبار (t) لعينتين مُستقلتين تمثلتا في نشاط محافظ الحسابات على مستوى ثلاث ولايات جزائرية ـ سطيف، ومسيلة والبرج ـ وما يقابلها من غش وأخطاء في القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة. توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات لا يقوم باكتشاف الأخطاء والغش من أجل تصحيحها وتقديم استشارات للإدارة، فهذا الدور يقع على عاتق المراجع الداخلي. كما لا يجوز له أيضا التصريح بأي معلومة للأطراف ذات العلاقة ـ المنافسين مثلا ـ وإلا سيعاقب قضائيا.

الكلمات المفاتيح: محافظ الحسابات، غش، أخطاء، قوائم مالية.

The Role of the Governor of Accounts in the Detection of Fraud and Errors of Financial Statements-Study of a Sample of Accountants -

Abstract

The objective of this study is to analyse the role of the governor of accounts in the detection of fraud and errors in the financial statements prepared in accordance with the financial accounting system. The t-test was used for two independent samples representing the activity of the governor of accounts at the level of three Algerian states (Sétif, M'Sila and Bordj Bou Arreridj)and the corresponding fraud and errors in the financial statements of the institutions under review.The study found that the governor of the accounts does not detect errors and fraud in order to correct them and provide advice to management; this role rests with the internal auditor. Nor may he give any information to the parties concerned, competitors for example; otherwise, he will be prosecuted.

Keywords: Governor of accounts, fraud, errors, financial statements.

Le rôle des commissaires aux comptes dans la détection des fraudes et des erreurs dansles états financiers - Étude d'un échantillon de comptables -

Résumé

Le but de cette étude est d'analyser le rôle des commissaires aux comptes dans la détection des fraudes et erreursdans les états financiers préparés selon le système de comptabilité financière.Le test t a été utilisé pour deux échantillons indépendants représentant l'activité du commissaireaux comptes au niveau de trois wilayasalgériennes (Sétif, M'Sila et Bordj Bou Arreridj)et la fraude et les erreurs dans les états financiers des institutions sous revue. L'étude a révélé que le commissaire aux comptes ne détecte pas les erreurs et la fraude afin de les corriger et de fournir des conseils de gestion,ce rôle incombe plutôt à l'auditeur interne.Il ne peut pas non plus donner des informations aux parties concernées,concurrentes par exemple,sous peine d'être poursuivi.

Mots-clés: Commissaires aux comptes, fraude, erreurs, états financiers.

المؤلف المرسل: عباس فرحات، ferhata75@yahoo.fr

مقدمـــة

نظراً لتصاعد وتيرة الأخطاء والغش في القوائم المالية، فقد كانت النتائج هي فضائح مالية اجتاحت الكثير من الشركات سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من دول عالم، أثارت هذه الفضائح مخاوفَ حول الدور الذي تقدمه القوائم المالية وكذلك مسؤولية المراجع الخارجي ـ محافظ الحسابات ـ في مراقبة ومتابعة العمليات المالية وخاصة بعدما أحدثه تأثير تلك الأحداث على مهنة المراجعة، حيث تسببت في إضعاف مصداقية محافظي الحسابات وأساءت إلى سمعتهم، وترتب على هذه الأحداث تزايد الضغوط على المهنة مصحوبا بالتساؤل عن مسؤولية محافظ الحسابات تجاه اكتشاف الأخطاء وأيضا الغش بعد أن أجمعت معظم الآراء بأنه يُعد السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات الكبرى.

أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت الراهن بحاجة ملحة إلى خدمات المراجع الخارجي محافظي الحسابات، إذ توجب على الجهة التي تؤدي هذه الخدمة أن تعي ثقل المسؤولية المنوطة بها في سبيل حماية الملكية وضمان صدق المعلومة. حيث يجب على محافظ الحسابات أن يكون ملما ومتلقيا لتكوين علمي عالٍ، ومتميز ويجري تربصا مهنيا ملائما لطبيعة المهنة وكافيا من حيث اكتساب الخبرة الضرورية للممارسة العملية وأن يلتزم بدقة فائقة بالضوابط والمعايير المحلية والدولية التي تحكم مهنة المراجعة.

❖ **مشكلة الدراسة:** يهدف محافظ الحسابات من مراجعة القوائم المالية السنوية لأي منشأة إلى إبداء الرأي فيها وإعطاء تأكيد معقولٍ وليس مطلقا عن مدى عدالة وصدق تلك القوائم المالية وخلوها من الانحرافات والتي تُعكس هذه الأخيرة في الغش وأخطاء سهو أو تقصير، في حين أنه يُعتمد على تلك البيانات والتقارير المحاسبية في اتخاذ العديد من القرارات داخل المؤسسة، وبالتالي لابد من وجود إجراءات للتحقق من صحة ودقة تلك البيانات والتقارير المحاسبية، هنا يأتي دور محافظ الحسابات أين تقع على عاتقه مهمة فحص ومراجعة القوائم المالية، وتحديد مدى كفايتها وفعاليتها وعدالتها وصدق تعبيرها لواقع نشاط المؤسسة.

بناء على ما سبق فإن **إشكالية الدراسة** تتمثل في الآتي:

ما هو دور محافظ الحسابات في اكتشاف غش وأخطاء القوائم المالية ؟

أما بخصوص **الأسئلة الفرعية** فتم طرحها وفقا لما يلي:

– ما هي العلاقة بين الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات وبين مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش؟

– هل محافظ الحسابات مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية أم الإدارة هي المسؤولة عن ذلك؟ وهل ينتهي دور محافظ الحسابات بعد إصداره لتقريره؟

❖ **فرضيات الدراسة:** تم طرح فرضية أساسية متفرعة لفرضيتين ثانويتين كما يلي:

– **الفرضية الرئيسية:** وجود أخطاء أو غش يؤثر على دور محافظ الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية؛

– **الفرضية الجزئية الأولى:** محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول مؤهل لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية؛

– **الفرضية الجزئية الثانية:** لا ينتهي دور محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير.

❖ **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهمية معتبرة كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة اليوم في الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية كبيرة، كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة ودور محافظ الحسابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى في زيادة واستمرار الجدل حول مسؤولية ودور محافظ الحسابات حيال إيجاد الخطأ واكتشاف الغش والعوامل المؤثرة على تلك المسؤولية وما يُنتظر من المهنة وبالأخص فيما يتعلق بتحقيق توقعات المجتمع.

– تهتم هذه الدراسة بكل من الأخطاء (Error) والغش (Fraud) على حدة، أي أعمق من التي اهتمت بالغش فقط؛

– تبرز هذه الدراسة دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء على مستوى عينة من المراجعين ـمحافظي الحسابات ـ الناشطين في الجزائر؛

– تبرز أيضا هذه الدراسة مدى احترام المراجعين الخارجين للمعايير المعمول بها في الجزائر والمتعارف عليها دوليا هذا من جهة، ومن جهة ثانية تسلط الضوء على مجموعة العراقيل التي تعيق نشاط المراجعين في الجزائر؛

– أتت هذه الدراسة بعد إصدار الجزائر لمعايير التدقيق الجزائرية، الأمر الذي يعطيها طابع الحداثة والأهمية البالغة، وذلك لقلة الدراسات حول موضوع المراجعة الخارجية بعد صدور المعايير المذكورة.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة أساساً إلى الإجابة على الأسئلة الواردة في إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، بالإضافة إلى:

– التعرف على الخلفية العامة لمحافظي الحسابات؛

– تحليل طبيعة الأخطاء وأنواعها وأساليب الغش وكيفية اكتشافه من قبل محافظ الحسابات؛

– الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء محافظ الحسابات؛

– تقييم مدى إدراك محافظي الحسابات لمسؤولياتهم ودورهم تجاه اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

❖ **منهجية الدراسة:** تستدعى طبيعة البحث أن يكون المنهج الوصفي هو المستخدم، وذلك من أجل عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث؛ كما نقوم باتباع المنهج الاستقرائي خلال استقراء الدراسات السابقة وتحليلها، خاصة تلك التي تناولتها الإصدارات المهنية المتعلقة بدور ومسؤولية مراجع الحسابات ـ محافظ الحسابات ـ في اكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية في ظل معايير وإجراءات المراجعة. كما سيتم استعمال أسلوب استمارة استبيان تقدم للعينة المختارة من مكاتب محافظي الحسابات على مستوى كل من ولايات سطيف، والمسيلة وبرج بوعريريج.

أولا: دور المراجع الخارجي في كشف الأخطاء والغش:

1– مفهوم المراجعة الخارجية: هناك العديد من التعاريف نوجزها فيما يلي:

"هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفؤ خارجي (محافظ حسابات) ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية وأساس الميزانية، وجدول حسابات النتائج"[7]. نلاحظ من هذا التعريف بأن المراجعة تمر بثلاث مراحل رئيسية هي:

– **الفحص:** يقصد به فحص القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط؛

– **التحقيق:** إمكانية الحكم على صلاحية الحسابات كتعبير سليم لنتيجة أعمال المشروع؛

- **التقرير:** هو بلورة لنتائج الفحص والتحقيق للأطراف ذات المصلحة.

يتبين لنا من الجدول رقم(**1**)، أنّ المراجع الخارجية ثلاثة أنواع أساسية وهي: المراجعة القانونية Audit Légal والمراجعة التعاقدية (الاختيارية) Audit Contractuel والخبرة القضائية Expertise Judiciaire وتختلف هذه الأنواع باختلاف الزاوية المقارنة بينهم (التعين، الهدف، المدة، الاستقلالية، المسؤولية، التسريح، الأتعاب ...). تجدر الإشارة هنا إلى أنّ مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر تعطي وفقا للقانون 10 -01 الصادر في الجوان 2010 أو وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، لمهنتي محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي.

وفقا للدراسة التي قامت بها لجنة كوهين (Cohen Committee Report,2001)[(1)] 2001، والتي ترى من خلالها أن تقدم مكاتب المراجعة الخارجية ـ محافظ الحسابات أو خبراء المحاسبة في الجزائر ـ لخدمة المؤسسات يزيد من استقلالية المهن ويساعد في اكتشاف الأخطاء والغش، كما يعطي مصداقية أكثر لتقارير هذه المكاتب.

2- ضرورة اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية:

أشار معيار المراجعة الدولي رقم (240) بأنه لا يمكن أن تكون القوائم المالية ذات مصداقية وجودة عالية إذا كانت تحتوي على أخطاء (Error) جوهرية ـ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية ـ أو على غش ـ تحريفات مقصودة ـ يحول دون تعبيرها على الصورة الصادقة لواقع نشاطاتها، وبما أن الغش كما يطلق عليه (Fraud) يعرف بأنه عبارة عن فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللّجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية"[(8)]، فإنه يمكن عرض وتحليل خصائص الغش الظاهرة في الشكل رقم (**1**) المسمى بمثلث الغش، والمتمثلة في:

- **دوافع، أو ضغوط لإنتاج تقرير مالي مغشوش:** رغبة البعض بالعيش في مستوى أعلى من مستواهم، فشل الإدارة في تحقيق الأهداف خاصة مع وجود ضغوط من أطراف خارجية.
- **توفر الفرص لارتكاب الغش:** مثلا عندما يجد الفرد نفسه في موضع ثقة، أو عند توفر قصور في نظام الرقابة الداخلية.
- **قدرة الأفراد على التبرير المنطقي لتصرفاتهم الاحتيالية(المغشوشة):** مثل أشخاص شرفاء يرتكبون غشا إذا ما تعرضوا لضغوط كبيرة من بيئة معينة.

3- دور المراجع الخارجي في كشف الأخطاء والغش:

طبقا لمعايير المراجعة، يتطلب على محافظ الحسابات الالتزام بمتطلبات السلوك المهني، وتخطيط وتنفيذ المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري، وتشتمل أعمال المراجعة تطبيق إجراءات للحصول على دليل مراجعة عن القيم والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب خطأ، أو بسبب الغش. وتتضمن مسؤولية محافظ الحسابات أيضا تقويما لمدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى سلامة العرض الكامل للقوائم المالية [(9)].

المعلومات المستخدمة من قبل محافظ الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يستند إليها عند إبداء رأيه وتشمل أدلة المراجعة كل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي أعدت في ضوئها القوائم المالية وغيرها من

المعلومات، ويتأثر رأي المراجع في جمع أدلة الإثبات بالأهمية النسبية للموضوع الذي يفحصه (اكتشاف الأخطاء والغش). وتتوقف الأهمية النسبية على أساس ملاءَمة الدليل والثقة فيه، وعلى التكلفة والوقت أيضا، ويجب أن يتوفر في هذه الأدلة **مجموعة من الخصائص نوجزها** فيما يلي:

- كفاية أدلة المراجعة: أن تشمل هذه الأدلة جميع الجوانب المراد إثباتها؛
- مناسبة أدلة المراجعة: يجب أن تتصف أدلة الاثبات بالملائمة والموضوعية؛
- ظرفية: أن تخص الأحداث موضوع الفحص الوقت المحدد؛
- غير مكلفة: أن تكون تكلفتها مقبولة مقارنة بمنفعتها [10]؛
- مقبولة: أن تستجيب للشروط الشكلية والقانونية والتنظيمية المعمول بها.

نشير في هذا العنصر إلى دراسة **(Hartley& Ross, 2002)**[2]، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن مجموعة الاستشارات التي يقدمها ويدلي بها المراجع الخارجي ـ محافظ الحسابات أو خبراء المحاسبة ـ لإدارة المؤسسة محل الدراسة، تحد من خاصية الحيادية الاستقلالية في نشاط المراجعة الداخلي، حيث يعتبر هذا الفعل مخالفا لأخلاقية ممارسة مهنة المراجعة وذلك لكونه قد يضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة التي تتعامل مع المؤسسة، لذا يجب أن يدلي المراجع برأيه في شكل تقرير كتابي دون تقديم أي استشارات أو تصحيحات لنظام الرقابة الداخلي، وذلك من أجل تفادي وقوع الغش أو الاحتيال من طرف الإدارة على المتعاملين معها.

ودراسة **(Philmore Alleyne and Michael Howard, 2005)**[3] وهي عبارة عن دراسة استطلاعية عن مسؤولية المراجع الخارجي في كشف الغش في بربادوس، حيث قامت هذه الدراسة باستطلاع 43 شخصا من المراجعين مستخدمي القوائم المالية، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فجوة توقعات كبيرة، ويرى المراجع أن اكتشاف الغش من مسؤوليات المراجع الداخلي، أما مستخدمو القوائم المالية والإدارة فلا يتفقون مع هذا الرأي، ومن النتائج المتوصل إليها أيضا، أن أفضل طريقة لتجنب الغش هي فعالية نظام الرقابة الداخلي وخلق لجان التدقيق داخل المؤسسات مهما كان نشاطها. كما أعد ديوان المحاسبة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة **(U. S. GOA, The United States General office of Accounting, 2008)**[5]، وضح خلالها جودة أعمال المراجعة الخارجية ـ كمحافظ الحسابات أو خبراء المحاسبة في الجزائر ـ في 11 مؤسسة مفلسة في عام 2008 نتيجة الأزمة المالية، وخلصت إلى أن 8 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة مفلسة، لم تقم بالمراجعة الخارجية على أكمل وجه ولم تفصح على مجموعة المعلومات الجوهرية الموجودة في نظام الرقابة الداخلي بصدق وشفافية، الأمر الذي أدى إلى عدم مطابقة تقاريرها النهائية لمعايير مهنة المراجعة في أمريكا.

وفي نفس السياق تصب دراسة **(Dan Stirbu, 2009)**[6] التي قامت باكتشاف تصورات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالغش في رومانيا، مع التركيز على مسؤولية المراجع الخارجي في كشف الغش والأخطاء، وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وضوح مهم المدقق الخارجي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة، حيث يرون أن من واجبه منع الغش والأخطاء، ولكن في حقيقة الأمر واجبه القانوني هو إبداء رأي فني محايد فقط.

ثانيا: الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- مجتمع وعينة الدراسة: يَتكون مجتمع الدراسة المستهدف من المراجعين الخارجين للقوائم المالية ـ محافظي الحسابات ـ البيانات المالية خاصة بمختلف المؤسسات والذين ينشطون في كل من ولاية سطيف، ولاية المسيلة وولاية برج بوعريريج، والبالغ عددهم (50) مفردة، ثم تحديد عينة الدراسة لمجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية

الطبقية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة وتم استرداد منها (45)، وبعد تفحص الاستبيان تم استبعاد (4) استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيان الخاضعة للدراسة (41). والجدول رقم (2) يبين محاور وعدد فقرات الاستبيان.

2- أداة الدراسة: بالنسبة لأدوات البحث العلمي، قد تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء، كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي العينة الموزعة على مجموعة من محافظي الحسابات والمراجعين المحاسبين الجزائريين على مستوى ثلاث ولايات جزائري (سطيف، والمسيلة وبرج بوعريريج)، حيث صممت الاستبانة بناءً على الأدبيات المتعلقة بالموضوع، وتم استخدم مقياس ليكارت الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في محاور الاستبيان وذلك كما يبينه الجدول رقم (3). بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مدراء المؤسسات من جهة ومحافظي الحسابات من جهة ثانية، ثم جمع التصريحات والملاحظات من خلال اللقاء بهم. أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة بغية تسهيل عملية التحليل، فتم تجميع البيانات وتفريغها في برنامجي Excel، و SPSS 21 وذلك حسب طبيعة المعلومة.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الاحصائية التالية:

- **الأساليب الإحصائية الوصفية** : استخدمت هذه الأساليب للحصول على مؤشرات عامة حول خصائص مجتمع الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة، حيث تشمل التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحاسبي ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري.

- **اختبار (T_{test}) الدلالة الإحصائية لعينتين مستقلتين:** يستخدم هذا الاختبار عند وجود مجموعتين تتعرض إحداهما للمعالجة ثم تعمم النتائج لكلتا المجموعتين وذلك من أجل التأكد من صحة فرضيات هذا البحث من عدمها. بالإضافة إلى أنه تمت المقارنة بين المتوسطات الحسابية في المجموعتين وتم استخدمها هنا لاختبار مدى أهمية كل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبيان من وجهة نظر كل فئة من فئات العينة.

- **معامل الارتباط ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha):** استخدم مُعامل الارتباط من أجل مَعرفة مدى ارتباط فقرات الاستبيان فيما بينها من جهة، ومن جهة ثانية معرفة مَدى ارتباط مَحاور الاستبيان فيما بينها، ثم تم تدعيم ذلك بمُعامل ألفا كرونباخ من أجل معرفة صدق ومدى اتساق فقرات ومحاور الاستبيان فيما بينها بغية معرفة مدى صلاحيتها لهذه الدراسة. حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ 86,4 % ولذلك كما يبينه الجدول رقم (4) من هذه الدراسة، وهي نسبة جيّدة تؤكد لنا صحة وصلاحية هذه الأداة لهذه الدراسة.

ثالثا: النتائج ومناقشتها:

1- خصائص أفراد الدراسة: من خلال الجدول رقم (5) جدول التوزيع النسبي لعينة البحث استنادا للمعلومات العامة الموجودة فيها، يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والمتمثلين أساسا في محافظي الحسابات، أن معظمهم من في 35 سنة، أما فيما يتعلق بمستواهم العلمي فما نسبته 97,6 يمتلكون شهادات جامعية (ليسانس، ماستر، ماجستير ودكتوراه)، وتبين أيضا أن ما نسبته 61,1 % يمتلكون خبرة تفوق 10 سنوات.

2- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية: وجود أخطاء أو غش يؤثر على دور محافظ الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية.**

من خلال الجدول رقم (6) وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدارسة على فقرات الاستبيان في المحور الأول المتعلق بالفرضية الرئيسية، والتي جاءت كما يلي، السؤال الأول بمتوسط بلغ 4,04، يليه السؤال الثاني بمتوسط قدر بـ 3,53، أما السؤال الثالث فقد بلغ متوسطُه 3,97، في حين السؤال الرابع قدر متوسطُه بـ 4,09، أما السؤال الخامس فقد بلغ متوسطُه 3,95 وقد قُدر متوسط السؤال السادس بـ 3,21، في حين بلغ متوسط السؤال السابع 3,58 أما متوسط السؤال الثامن فقد بلغ 3,80، ومتوسط السؤال التاسع قدر بـ 4,12، أما متوسط السؤال العاشر فقد بلغ 3,14، وأخيرا متوسط السؤال الحادي عشر والذي قدر بـ 3,70.

يتبيّن من خلال الجدول رقم (6) أيضًا؛ أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول من الاستبيان والمتعلقة بالفرضية الرئيسية، كانت مرتفعة وأكبر من المتوسط الفرضي البالغ 3 ($3 = \frac{1+2+3+4+5}{5}$)، وكذا بناءً على قيم (t) التي كانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,05) ولصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، باستثناء السؤال السادس حيث أن قيمة اختبار الدلالة الإحصائية (t) لم تأتِ فيها دالة (الشرح في الفقرة 6 أدناه). بناءً على ما سبق يتضح أن فرضية الدراسة الرئيسية القائلة بأن "وجود أخطاء أو غش يؤثر على دور محافظ الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية" قد تحققت وهي صحيحة، الأمر الذي يدل على أن محافظ الحسابات في الجزائر يقوم باكتشاف الأخطاء والغش الموجود في القوائم المالية من أجل إبداء رأي فني محايد يعبر بصدق عن واقع نشاط المؤسسات، ولا يقوم باكتشافها من أجل تصحيحها أو تقديم استشارات للإدارة، فهذا الدور الأخير ـ اكتشاف الأخطاء والغش ثم تصحيحهما ـ يقع على عاتق الإدارة وليس على عاتقه.

تبين أيضا من خلال الجدول رقم (6) الذي يحتوي على أهم فقرات المحور الأول الخاص بالفرضية الرئيسية أن:

- **العبارة رقم(1):** "تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي عن الواقع الفعلي لنشاط المؤسسة" متوسطها الحسابي قدره 4,04 وهي أكبر من قيمته المقدرة (3)، وقيمة (t) بـ13,497 أكبر من قيمة (t) الجدولية الظاهرة في الجدول رقم (9)، مما يُعبر عن نظرة محافظي الحسابات العامة إلى القوائم المالية، وهي نظرة إيجابية تعطي لهم أريحية بأن القوائم المالية لا تحتوى أخطاء جوهرية أو غشا في مجملها، هذا ما يتنافى مع المتطلبات ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية والتي تحتوى في مضمونها نظرة الشك المهني.
- **العبارة رقم (2):** "المحاسب بخبرته قادر على تجنب أخطاء القوائم المالية" تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,53 وقيمة (t) بـ 3,830، يدل على أن محافظ الحسابات مدرك لمسؤوليته وأن خبرته تمنحه المقدرة على تحليل وتفسير واكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية.
- **العبارة رقم(3):** "محافظ الحسابات بخبرته قادر على تدارك الغش في القوائم المالية"، تحصلت على متوسط حسابي يقدر بـ3,97 وقيمة (t) بـ 9,070 أكبر من قيمة (t) الجدولية، هي أيضا نظرة بأن للخبرة المهنية أهمية في قدرة محافظ الحسابات على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وتحليله وأيضا معرفة أسبابه.
- **العبارة رقم(4):** "نوع الخطأ يوثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية "تحصلت على انحراف معياري قدره 4,09 وقيمة (t) بـ 10,592 أكبر من قيمة (t) الجدولية، تؤكد نظرة محافظي الحسابات الى أن نوع الخطأ (حجمه) يؤثر على نوع الرأي الذي سيدلي به في تقريره، فالخطأ البسيط ليس كالخطأ الجوهري.

- **العبارة رقم(5):** "نوع الغش يؤثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية" جاء متوسطها الحسابي بمعدل 3,95 وقيمة (t) بـ 7,569 وهي عبارة دالة لأنها أكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يعني أن محافظ الحسابات يدرك أهمية مثلث الغش وما يحتويه من دوافع وفرص لارتكاب الغش وقدرة الأفراد على التبرير المنطقي لتصرفاتهم (المغشوشة) هذا من جهة، أو أن الرأي الذي سيدلون به عموما سيتحكم في نوع الغش أي إذا كان غشا بسيطا فإن الرأي في تقريره النهائي لن يتأثر والعكس بالعكس، وهذا ما لم تنص عليه معايير المراجعة حيث إن الغش يعتبر غشا مهما كان حجمه أو طبيعته.

- **العبارة رقم(6):** "في حالة وجود خطأ (Error) جوهري في القوائم المالية، يكون الرأي المتحفظ هو الأنسب" تحصلت على متوسط حسابي قدر بـ 3,21 وهو أكبر من المتوسط الفرضي للفقرة، وقيمة (t) بـ 1,547 أقل من قيمة (t) الجدولية وغير دالة، هو ما يؤكد أن الخطأ الجوهري يؤثر على قرار أصحاب المصلحة ومنه فإن محافظ الحسابات لا يدلي برأي متحفظ في أغلب الأحيان، وذلك لكثرة العلاقات الشخصية التي تقلل من استقلالية محافظ الحسابات في الجزائر، كما يتأثر محافظ الحسابات بالعاطفة الاجتماعية في مثل هذه القرارات.

- **العبارة رقم(7):** "في حال وجود غش (Fraud) جوهري وخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما يكون الرأي السلبي المعاكس هو الأنسب" تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,58 وقيمة (t) بـ 4,653 هذا ما يدل على أن نوع التحريف سواء كان خطأ جوهريا أو غشا فإن رأي محافظ الحسابات يتأثر به وذلك بإصداره لتقرير يتضمن رأيا سلبيا عن عدالة ومصداقية القوائم المالية.

- **العبارة رقم(8):** "عدم تمكن محافظ الحسابات من التوصل لرأي عن مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، يقوم بالامتناع عن إبداء الرأي في تقريره" تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,80 وقيمة (t) بـ 5,003، وهي عبارة دالة لأنها أكبر من قيمة (t) الجدولية، أي أن محافظي الحسابات في الجزائر يؤكدون ما ورد في العبارة.

- **العبارة رقم(9):** "يعتبر التقرير النظيف القياسي الأكثر استعمالا من قبل محافظي الحسابات" بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,12 وهو أكبر من المتوسط الفرضي للفقرة البالغ 3، وقيمة (t) بـ 12,908 أكبر بكثير من قيمة الجدولية (t)، وهذا التقرير يعبر عن قوائم مالية تُعرض بعدالة ومصداقية باستثناء الحالة الظاهرة في الفقر 6 من فقرات الستبيان.

- **العبارة رقم(10):** "استنتاج محافظ الحسابات أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة، يقوم بالامتناع عن إبداء رأيه في التقرير" تحصلت على متوسط حسابي قدر بـ 3,14 فهو أكبر من المتوسط الفرضي البالغ 3، من وجهة نظر محافظي الحسابات فإنه في حال استنتاج العرض غير العادل للقوائم المالية، لا يتم الامتناع عن إبداء الرأي وذلك بمقارنتها مع قيم (t) التي كانت عند 5,973 وهي عبارة غير دالة لأنها أقل من قيمة (t) الجدولية.

- **العبارة رقم(11):** "في حال حصول محافظ الحسابات على أدلة تثبت أعمال غش في القوائم المالية، يكون الرأي السلبي هو الأنسب" تحصلت هذه العبارة على متوسط حسابي بـ3,70 وبالمقارنة مع قيمة المتوسط الفرضي البالغ 3 نجد ان المتوسط الحسابي أكبر من الفرضي البالغ 3، مع قيم (t) المقدرة ب 4,4 فإن العبارة مؤكدة من قبل أطراف العينة.

تبين من تحليل النتائج؛ أن محافظ الحسابات وأثناء قيامه بإعداد تقريره يعتمد على النتائج المتوصل إليها أثناء عملية المراجعة وعلى مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة محل المراجعة، كما لاحظنا أن نوع وحجم كل

من الخطأ والغش **يلعب دورا هاما في تحديد نوع الرأي الذي سيدلي به محافظ الحسابات في تقريره النهائي،** وأن العينة المدروسة أبدت وعيا بكل ما سبق ذكره.

- الفرضية الفرعية الأولى: محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول مؤهل لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية؛

بعد المعالجة الاحصائية الظاهرة في الجدول رقم (7) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الثاني الذي بلغ 34,58 أنه أعلى من المتوسط الفرضي البالغ 3. وبناء عليه فإن محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، هذا ما أكدته قيمة (t) المحسوبة التي تعتبر أكبر من قيمتها الجدولية بالنسبة للعينة الواحدة والتي بلغت قيمتها 9,81 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة" دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0,05).

نلاحظ من التحليل الإحصائي أن الفرضية القائلة "محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية"، بنسبة تأكد 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بما نسبته 1%. هذا ما يعني موافقة عينة الدراسة على مجمل الفقرات التي تعبر عن ذلك، مما يعزز الثقة في محافظي الحسابات والتقارير الصادرة عنهم، وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات المناسبة خلال استعمالهم للقوائم المالية، ويؤكد أن محافظ الحسابات يتبع خطة عامة واجراءات كافية ويدرك مسؤولياته جرّاء اكتشافها، وذلك من خلال الإجابات المقدمة من قبل العينة محل الدراسة التي أكدت في مجملها على مجموع الفقرات الموضحة في الاستبيان المقدم لهم، والتي جاءت كلها حول طبيعة الإجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات والمعاملات أثناء أدائه لعمله، وأثناء اكتشاف أي خطأ (خطأ جوهري) أو غش.

كما يقوم محافظ الحسابات في الجزائر باكتشاف الأخطاء والغش الموجود في القوائم المالية من أجل إبداء رأي فني محايد يعبر بصدق عن واقع نشاط المؤسسات، ولا يقوم باكتشافها من أجل تصحيحها أو تقديم استشارات للإدارة، فهذا الدور الأخير ـ اكتشاف الأخطاء والغش ثم تصحيحهما ـ يقع على عاتق الإدارة وليس على عاتق محافظ الحسابات، كما أن محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا في حال علمه أن القوائم المالية تحتوي أخطاء جوهرية أو غش، ولا يعتبر مسؤولا في حال خلاف ذلك.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا ينتهي دور محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير.

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (8) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الثاني والذي بلغ 25,43 أنه أعلى من المتوسط الفرضي. لذا فإن مهمة محافظ الحسابات فعلا لا تنتهي بتاريخ إصدار التقرير، وهذا ما أكدته قيمة (t) بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9,09 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0,01)، ومنه تم قبول فرضية الدراسة القائلة "لا ينتهي دور محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

هذا ما يعني إدراك مجموع محافظي الحسابات لمسؤوليتهم بعد إصدارهم التقرير، حول الأخطاء والغش في القوائم المالية، وتحملهم إياها، واتباعهم كافة الإجراءات في حال اكتشاف هذا الخطأ أو هذا الغش، فدور محافظ الحسابات يبقى قائما بعد تاريخ إصدار التقرير، خاصة فيما يتعلق بالسرية المهنة فلا يجوز له التصريح بأي معلومة للأطراف ذات العلاقة ـ المنافسين مثلا ـ وإلا سيعاقب قضائيا، كما تفرض عليه المادة 28 من القانون

91 ـ 08 ومعايير التدقيق الجزائرية في مختلف نصوصها، ضرورة الاحتفاظ بكل وثائقه لمدة لا تقل عن 10 سنوات بعد إعداد التقرير النهائي.

خاتمـــــة

من خلال دراسة موضوع دور محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش على مستوى عينة من محافظي الحسابات الناشطة في الجزائر، سواءً كان ذلك عن طريق المقابلات الشخصية التي تمت مع محافظي الحسابات أو مع المدراء التنفيذيين للمؤسسات محل المراجعة، وتدعيم ذلك بالدراسة الإحصائية الدقيقة أعلاه، يمكن القول إن مهنة محافظة الحسابات في الجزائر تفتقر إلى النصوص القانونية الكافية لتظيمها ـ القانون 10 / 01 لا يكفي لذلك ـ مقارنة بمعايير المراجعة الدولية، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى إصدار معايير التدقيق الجزائرية، التي تعتبر رغم حداثتها أكثر كفاية من القوانين السابقة، كما تبين أيضًا من خلال الدراسة التطبيقية أن:

– لا يقوم محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي باكتشاف الأخطاء والغش من أجل تصحيحها أو تقديم استشارات للإدارة، فهذا الدور ـ اكتشاف الأخطاء والغش ثم تصحيحهما ـ يقع على عاتق الإدارة وليس على عاتق محافظ الحسابات، لأن دوره الأول يتمثل في إبداء رأي فني محايد وعادل دون تقديم أي استشارات للإدارة، لأن هذا الأخير قد يضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة. كما أن محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا في حال علمه أن القوائم المالية تحتوي أخطاء جوهرية أو غش، ولا يعتبر مسؤولا في حال خلاف ذلك.

– يبقى دور محافظ الحسابات قائما بعد تاريخ إصدار التقرير النهائي، خاصة فيما يتعلق بالسرية المهنة فلا يجوز له التصريح بأي معلومة للأطراف ذات العلاقة ـ المنافسين مثلا ـ وإلا سيعاقب قضائيا، كما تفرض عليه المادة 28 من القانون 91 ـ 08 ومعايير التدقيق الجزائرية في مختلف نصوصها، ضرورة الاحتفاظ بكل وثائقه لمدة لا تقل عن 10 سنوات بعد إعداد التقرير النهائي للمؤسسة محل المراجعة، حيث يجب أن يمارس نشاطه دون مخالفة أخلاقية المهنة المنصوص عليها في القانون 10 ـ 01 قبل أو بعد إصدار التقرير.

– هناك آليتان مفقودتان في المؤسسات الجزائرية، تعمل كل منها على مساعدة محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش؛ تتمثل الأولى في غياب لجان التدقيق على مستوى المؤسسات الجزائرية وهذا استنادا إلى تصريحات المدراء التنفيذين التي تمت المقابلة معهم، أما الثانية فتتمثل في عدم وجود نص قانوني صريح أو تطبيق مباشر لمبادئ حوكمة الشركات التي تجنب الإدارة الوقوع في الأخطاء (Error) أو الغش (Fraud).

– يعتمد محافظ الحسابات وأثناء قيامه بإعداد تقريره، على النتائج المتوصل إليها أثناء عملية المراجعة وعلى مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة محل المراجعة، كما لاحظنا أن نوع وحجم كل من الخطأ والغش يلعب دورا هاما في تحديد نوع الرأي الذي سيدلي به محافظ الحسابات في تقريره النهائي، وأن عينة محافظي الحسابات المدروسة أبدت وعيًا بما سبق ذكره.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية

البيانات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة قضائية
طبيعة الحجم	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات،	المصادقة على شرعية	إعلام العدالة حول أوضاع

	ومعلومات مجلس الإدارة.	وصدق الحسابات	مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
المدة	مهنة دائمة تغطي مدة التعيين	مهنة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الادارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غ عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل لدى خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة تتماشى القضائية المطلوبة

المصدر: من إعداد الباحثين.

الشكل رقم (1): مثلث الغش

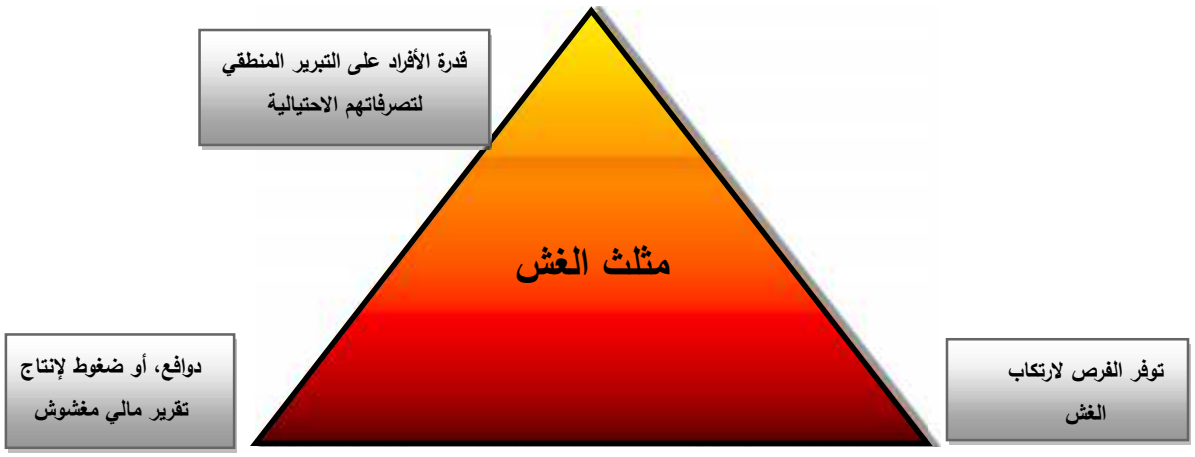

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

International standard on auditing 240, **the auditors responsabilities relating to froud in an audit of financial statements**, p17.

الجدول رقم (2): محاور وعدد فقرات الاستبانة

القسم	البيان	ما تضمنه المحور	عدد الفقرات
1	المحور الأول	تضمن هذا المحور أسئلة عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة.	3
2	المحور الثاني	معرفة أثر الأخطاء والغش في القوائم المالية على تقرير محافظ الحسابات.	11
3	المحور الثالث	شخصية محافظ الحسابات ومدى كفاءته ومسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش.	10

4	المحور الرابع	دور ومسؤولية محافظ الحسابات بعد إصداره لتقريره.	10

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم(3): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (4): معامل ألفا كرونباخ الإجمالي لمحاور الاستبيان

الرقم	عنوان المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1	تضمن هذا المحور أسئلة عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة.	**0,827**
2	معرفة أثر الأخطاء والغش في القوائم المالية على تقرير محافظ الحسابات.	**0,812**
3	شخصية محافظ الحسابات ومدى كفاءته ومسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش.	**0,844**
4	دور ومسؤولية محافظ الحسابات بعد إصداره لتقريره.	**0,788**
معامل ألفا كرونباخ الإجمالي		**% 86,40**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS 21

الجدول رقم (5): المعلومات الديمغرافية للعينة محل الدراسة.

	البيان	التكرار	النسبة	
العمر	من 25 إلى 35 سنة	10	%24,4	
	من 36 إلى 40 سنة	12	%29,3	
	من41 الى 50	14	%34,1	
	المجموع	41	%100	
المستوى العلمي	ليسانس + ماستر	26	%63,4	
	ماجستير	13	%31,7	
	دكتوراه	1	%2,4	
	ديبلوم مهني	1	%2,4	
	الإجمالي	41	%100	
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	08	%19,4	
	من 05 الى 10 سنوات	08	%19,5	
	من 11 الى 16 سنة	09	%22	%61,1
	من 17 الى 21 سنة	12	%29,3	
	22 سنة فأكثر	04	%9,8	
	الإجمالي	41	%100	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS 21

الجدول رقم (6): نتائج الفرضية الرئيسية

الأسئلة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	41	4,04	0,497	03	1,048	13,497	04	0,00	دال
2	41	3,53	0,897	03	0,536	3,830	04	0,00	دال

3	41	3,97	0,688	03	0,975	9,070	04	0,00	دال
4	41	4,09	0,663	03	1,097	10,592	04	0,00	دال
5	41	3,95	0,804	03	0,951	7,569	04	0,00	دال
6	41	3,21	0,908	03	0,219	1,547	04	0,13	غير دال عند 0,05
7	41	3,58	0,805	03	0,585	4,653	04	0,00	دال
8	41	3,80	1,030	03	0,804	5,003	04	0,00	دال
9	41	4,12	0,565	03	1,121	12,908	04	0,00	دال
10	41	3,14	0,963	03	0,146	5,973	04	0,97	دال
11	41	3,70	1,289	03	0,707	4,4	04	0,00	دال

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS 21

الجدول رقم (7): نتائج الفرضية الفرعية الأولى

الدرجة الكلية	حجم العينة	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول مؤهل لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.	41	34,58	4,94	7,58	9,81	40	0,00	دال

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS 21

الجدول رقم (8): نتائج الفرضية الفرعية الثانية

الدرجة الكلية	حجم العينة	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
لا ينتهي دور محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير.	41	25,43	3,13	4,43	9,09	40	0,00	دال

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS 21

الجدول رقم (9): قيمة (t) الجدولية

t Table

cum. prob	$t_{.50}$	$t_{.75}$	$t_{.80}$	$t_{.85}$	$t_{.90}$	$t_{.95}$	$t_{.975}$	$t_{.99}$	$t_{.995}$	$t_{.999}$	$t_{.9995}$
one-tail	0.50	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
two-tails	1.00	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01	0.002	0.001
df											
1	0.000	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	318.31	636.62
2	0.000	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3	0.000	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4	0.000	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	0.000	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6	0.000	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	0.000	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	0.000	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	0.000	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	0.000	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	0.000	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	0.000	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	0.000	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	0.000	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	0.000	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	0.000	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	0.000	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	0.000	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	0.000	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	0.000	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	0.000	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	0.000	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	0.000	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	0.000	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	0.000	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	0.000	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	0.000	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	0.000	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	0.000	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	0.000	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
40	0.000	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
60	0.000	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
80	0.000	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	3.195	3.416
100	0.000	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	3.174	3.390
1000	0.000	0.675	0.842	1.037	1.282	1.646	1.962	2.330	2.581	3.098	3.300
z	0.000	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.090	3.291
	0%	50%	60%	70%	80%	90%	95%	98%	99%	99.8%	99.9%
	Confidence Level										

الإحالات والمراجع:

1- American Institute of Certified Public Accountants, "The Report of the commission to Study the Auditor's Responsibility (Cohen Committee Report), New York, AICPA, 2001.

2- Hartley and Ross, "MAS and Audit Independence: An Image Problem", The Journal of Accountancy, (November 1982).

3- Philmore Alleyne and Michel Howard, "An exploratory study of auditors' responsibility for fraud detection in Barbados" Managerial Auditing Journal, Volume 20 issue3, 2005.

4- Suzette Viviers and Danie venter, " FRAUD: AN SMME PERSPECTIVE". SAJESBM NS Volume 1, Issue 1 .2008.

5- U. S. GOA (The United States General office of Accounting), Report to the Chairman on Banking, Finance and Urban Affairs House of Representatives, Washington: D.C.: U.S. GOA, 2008.

6- Dan Stirbu, Maria Moraru, Nicoleta Farcane, Rodic Blidisel and Adina Popa "Fraud and Error: Auditor Responsibility Levels", Annales universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11(1), 2009.

7- Lionnel COLLINS, Gérard VALIN, Audit et contrôle interne: principes, objectifs et pratiques, Dalloz, Paris, 4ème édition, 2006, p 24.

8- International standard on auditing 240, the auditor's responsabilities relating to froud in an audit of financial statements, 2016, p 15.

9- International standard on auditing 210, agreeing the terms of audit engagements, p 26.

10- International standard on auditing 200, ouvirall objectives of the independent auditor and the conduct of an audit in accordance with international standards on auditing, p 11.